النظام السياسي في الصين

تمهيد / معلومات عامة عن دولة الصين

تعد دولة الصين مهداً للحضارات، فضلا على أنها واحدة من أقدم الحضارات التي عرفتها البشرية، والتي بدأت على حوض النهر الأصفر الخصيب في سهل الصين الشمالي، وقد بقي الحكم الملكي الوراثي مسيطراً على الدولة الصينية لألف عام والمعروف باسم الأسرات، إلا أنه تمت الإطاحة بالنظام الملكي في العام 1911، وتم تأسيس الصين الشعبية في العام1949 .

موقع الصين

الصين هي دولة من دول شرق آسيا، وتتميز بموقع استراتيجي حيث تحدها منغوليا من الشمال بطول حدود 4,630 كم، بالإضافة إلى روسيا بطول حدود 46 كم من الاتجاه الشمالي الغربي، أما من الشمال الشرقي فتحدها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بحدود يصل طولها إلى 1,352 كم وروسيا بطول حدود 4,133 كم، كما وتطل الصين على البحر الأصفر من الشرق، بالإضافة إلى بحر الصين الشرقي، وعلى حدودها الجنوبية توجد هونج كونج على امتداد 33 كم، بالإضافة إلى مكاو على امتداد 3 كم فقط، كما تقع على حدودها الجنوبية بحر الصين الجنوبي، وخليج تونكن، وفيتنام على امتداد 1,297 كم، ولاوس على امتداد 475 كم.

الاقتصاد في الصين

يعتبر الاقتصاد الصيني من أقوى أنظمة الاقتصاد العالمية وأكثرها تعقيداً، فمنذ إدخال الإصلاحات الاقتصادية في العام 1978، أصبحت الصين من أسرع البلدان نمواً وتطوراً في العالم، بحيث اعتبرت في العام 2014 ثاني أكبر اقتصاد على مستوى العالم. بالإضافة إلى كون الصين دولة أسلحة نووية معترف بها، وتمتلك ثاني أكبر ميزانية دفاع بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأكبر جيش على مستوى العالم . والحكومة الصينية قامت بعدة إصلاحات تدريجية أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من عشرة أضعاف ما كان عليه ، وقد اشتملت هذ الإصلاحات على الزراعة وتحرير الأسعار، وزادت استقلال الشركات الحكومية، كما أنّها ساعدت على نمو القطاع الخاص، وادت إلى تنمية الأنظمة المصرفية، وزادت في الانفتاح على التجارة والاستثمار الخارجي، كما دعمت الدولة القطاعات الرئيسية بشكل كبير، وفي عام 2014م تفوقت الصين على الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية الاقتصاد، والجدير بالذكر أنّه وبحلول عام 2016م اصبحت الصين من الدول ذات الاقتصاد الكبير في العالم، وبالرغم من ذلك يعدّ دخل الفرد الصيني اقل من المتوسط العالمي.

السلطات الرسمية في النظام السياسي الصيني
(المؤسسات المدنية للدولة)

أولا / السلطة التشريعية

لقد أفردت للمؤسسة التشريعية في الصين مساحة واسعة في أطار دستور عام (1982) الذي اعتمد بعد ست سنوات من وفاة ماوتسي تونغ وتتكون هذه المؤسسة من:

1- المجلس الوطني لنواب الشعب

تم إنشاء هذا المجلس عام (1954) ، اذ يمثل هذا المجلس السلطة التشريعية للدولة وهو الهيئة العليا لسلطة الدولة ويتولى البت في القضايا المهمة التي تمس حياة الدولة وسياستها طبقاً للدستور وعلى جميع المؤسسات السياسية أن تقدم التقارير لهذا المجلس، غير إن السلطة الحقيقية بيد الحزب الشيوعي.

ويضم المجلس (2987 نائب) ، تتراوح نسبة المنتمين منهم رسمياً إلى الحزب بين (60-70%).

ويمكن تحديد هيمنة الحزب الشيوعي على البرلمان من كثرة أعضاء البرلمان المنتمين إلى الحزب الشيوعي وهذا يعني أن القرارات التي يتخذها الحزب في كواليسه الخلفية تكون مضمونة الاعتماد مسبقاً. يتم انتخابه بشكل غير مباشر عبر الوفود الانتخابية من مختلف المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والمدن التي تديرها الحكومة بصورة مباشرة ووحدات الجيش، ويجتمع مرة واحدة في السنة، كما يمكن عقد دورة له إذا رأت اللجنة الدائمة للمجلس ضرورة لعقدها او قدم أكثر من خمسة أعضاء المجلس اقتراح بذلك، مدة عمله خمس سنوات.

يمارس المجلس استناداً إلى الصلاحيات الممنوحة له حسب الدستور مهمات متعددة يمكن تقسيمها على أربع وظائف هي:

1- السلطة التشريعية .
2- سلطة إجراء التعيينات والإعفاءات .
3- سلطة الإقرار .

4- سلطة الرقابة .

واتساقاً مع ذلك، يمكن لنا أن نؤشر هذه المهمات التي تتمثل بالاتي :

١- حق تعيين وإقالة ممثلي السلك الدبلوماسي الصيني في الخارج.

٢- سن وتعديل النظم الأساسية المتعلقة بالجرائم الجنائية والشؤون المدنية وغيرها من المسائل.

٣- والبت في اختيار رئيس مجلس الدولة بناء على ترشيح من رئيس الدولة، والبت في اختيار نواب رئيس مجلس الدولة وأعضاء مجلس الدولة والوزراء المسؤولين عن الوزارات واللجان والمفتش العام للحسابات والأمين العام لمجلس الدولة بناء على ترشيح من رئيس مجلس الدولة.

٤- انتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية، والبت بناء على ترشيحه في اختيار جميع الأعضاء الآخرين في اللجنة العسكرية المركزية.

٥- انتخاب رئيس المحكمة الشعبية العليا وانتخاب النائب العام في هيئة النيابة العامة الشعبية العليا.

٦- تعديل أو إلغاء القرارات غير الصحيحة الصادرة، عن اللجنة الدائمة للمجلس الوطنيز

٧- الموافقة على إقامة المقاطعات والمناطق المستقلة ذاتياً والبلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية.

٨- البت في مسائل الحرب والسلام وإقالة كلاً من رئيس الوزراء ونائبه ورئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضائه ووزراءه ورؤساء لجانه ورئيس ديوان المحاسبة والأمين العام لمجلس الدولة، وأعضائها ورئيس المحكمة الشعبية العليا ورئيس النيابة العامة الشعبية العليا إلى غير ذلك من الاختصاصات.

2- اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب

- وهي أعلى سلطة في الدولة بعد المجلس الوطني إذ تتكون من رئيس ونواب للرئيس وأمين عام وأعضاء.
- ويحق للقوميات التي تمثل إقليماً أن يكون لها تمثيل في اللجنة الدائمة.

- وينتخب المجلس الوطني جميع أعضاء لجنته الدائمة وتكون له صلاحية إقالتهم ولا يجوز لأي عضو من أعضاء اللجنة أن يشغل أي منصب في أي جهاز من أجهزة الدولة الإدارية أو القضائية أو النيابية أو الأمنية، وتكون هذه اللجنة مسؤولة أمام المجلس الوطني، وتحدد مدة عمل اللجنة خمسة سنوات على أن لا يتم انتخاب رئيس اللجنة ونوابه لأكثر من دورتين متتاليتين. وتعد اللجنة الدائمة التي عدد أعضائها (150) عضواً القوة المحركة للبرلمان.
- تقوم اللجنة الدائمة بالاضطلاع بأداء مهامها أثناء فترة عدم انعقاد المجلس الوطني في الفترة الفاصلة بين جلسات مجلس الشعب الوطني، فضلا عن ممارسة وظائفها وسلطاتها إلى أن ينتخب المجلس الوطني التالي لجنة دائمة جديدة هذا من جانب، ومن جانب أخر تعد اللجنة الدائمة جهاز دائم للمجلس الوطني من الناحية الدستورية مسؤولة أمامه إذ تقدم له تقارير دورية عن أعماله.

وتحدد صلاحيات اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب بالآتي :-

1- تفسير الدستور والإشراف على إنفاذه .
2- القيام عندما لا يكون المجلس في حالة انعقاد بدراسة واعتماد تعديلات جزئية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ولميزانية الدولة متى ثبتت ضرورة إجراء تلك التعديلات في سياق تنفيذ الخطة والميزانية .
3- سن وتعديل النظم الأساسية باستثناء تلك التي ينبغي ان يسنها المجلس الوطني .
4- القيام عندما لا يكون المجلس الوطني في حالة انعقاد بسن ملحقات وتعديلات جزئية للنظم الأساسية التي يسنها المجلس بشرط أن لا تتعارض مع المبادئ الأساسية لتلك النظم .
5- الإشراف على عمل مجلس الدولة واللجنة العسكرية المركزية والمحكمة الشعبية العليا والنيابة العامة الشعبية العليا .

6- إلغاء القواعد والأنظمة الإدارية أو قرارات أو أوامر مجلس الدولة التي تتعارض مع الدستور أو مع النظم الأساسية.
7- إلغاء القرارات والأوامر الإدارية المخالفة للدستور الصادرة من مجلس الدولة أو من أجهزة السلطة في المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم التي تديرها الحكومة المركزية بصورة مباشرة .
8- إقرار تعيينات وعزل السفراء المعتمدين في الدول الأجنبية .
9- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المهمة أو إلغائها .
10- التصديق على العفو الخاص .
11- إعلان الحرب أو التعبئة الوطنية أو التجنيد الجزئي أو الأحكام العرفية في حالة عدم انعقاد المجلس الوطني.
12- البت في اختيار أعضاء اللجنة الدائمة الآخرين إذا لم يكن المجلس الوطني في حالة انعقاد بناء على ترشيح من رئيس اللجنة العسكرية المركزية .
13- تنظم الدرجات والرتب العسكرية والدبلوماسية وتحدد أوسمة الدولة وشروط منحها والألقاب الفخرية الأخرى.

وينشأ المجلس الوطني: لجنة القوميات، لجنة القانون، اللجنة المالية الاقتصادية، لجنة التعليم والعلم والثقافة والصحة العامة، لجنة الشؤون الخارجية، لجنة الصينيين المغتربين (في ما وراء البحار) وغيرها من اللجان الخاصة التي ترتأى ضرورة لها وتعمل هذه اللجان الخاصة تحت أشراف اللجنة الدائمة للمجلس الوطني عندما لا يكون المجلس في حالة انعقاد، وتتحدد مدة عمل المجلس في المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والمدن التي تدار مركزياً بخمس سنوات ولها حق إقامة لجانها الدائمة وينتخب أعضاءها بشكل غير مباشر من قبل مجالس نواب الشعب الأدنى، أما مجالس نواب الشعب على مستوى المحافظة والمدينة التي لا يتبعها إقليم والأقاليم المدارة مباشرة من قبل المدينة والناحية والبلدية تتحدد مدة عملها بثلاث سنوات وينتخب أعضاءها بشكل مباشر من قبل الشعب، وتمارس مجالس نواب الشعب صلاحياتها في حدود مناطقها الإدارية عبر الالتزام

بالدستور والقوانين والقرارات الإدارية وتنفيذها وإجازة القرارات وإعلانها مراجعة برامج الخطة الاقتصادية والاجتماعية إلى غير ذلك . ويقوم المجلس الوطني بالإقرار بالاشتراك مع لجنته الدائمة منذ العام (1990) أكثر من (125) قانون وتعديله (56) قانون وإجازته (7) تفسيرات قانونية وعلى الرغم من دوره الهامشي لكنه اخذ في السنوات الأخيرة يعبر عن جزء من سلطته الحقيقية، مثلا تصويت ثلثي أعضائه في العام (1992) ضد مشروع إقامة ثلاثة سدود، وأيضا تصويت أو امتناع عن التصويت (37) من أعضاء المجلس ضد مشروع لانتخاب احد المرشحين لإشغال منصب رئيس مجلس الدولة في العام نفسه ويمكن القول، انه من الناحية الدستورية انيطت مهمة صنع السياسة الخارجية بمجلس الشعب الذي له سلطتين التشريعية والتنفيذية والتي أناط هو الأخر مهمة التنفيذ بمجلس الدولة، ولكن من الناحية العملية انحصرت مهمة صنع القرار السياسي في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب.

ثانيا / السلطة التنفيذية

المؤسسة التنفيذية هي التي تتولى تنفيذ القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية، وتتمثل المؤسسة التنفيذية بالاتي :

اولاً: رئيس جمهورية الصين الشعبية: في الصين تشكل رئاسة الدولة عنصراً مهماً من جهاز سلطة الدولة وتتمتع بمكانة عالية، والرئيس هو أعلى ممثل لشعب جمهورية الصين الشعبية، فرئيس الجمهورية يمسك بالمناصب الثلاثة وهي:

١- رئاسة الحزب

٢- رئاسة اللجنة العسكرية المركزية.

٣- رئاسة الدولة.

ومن الناحية الدستورية يتم انتخاب رئيس جمهورية الصين الشعبية ونائبه من قبل المجلس الوطني فهو ممثل، دولته الأعلى داخلياً وخارجياً، ومدة ولايته خمس سنوات ولا يجيز الدستور أن يمارس الرئيس مهامه لأكثر من دورتين متتاليتين، وقد حدد الدستور فترة رئيس الدولة ونائبه بهدف

القضاء على نظام ديمومة مناصب المسؤولين كما كان في السابق وهو يفيد التعاقب الطبيعي لرئيس الدولة ونائبه.

الشروط المطلوبة لتولي رئاسة جمهورية الصين الشعبية:

1- ويجب أن يكون رئيس الدولة أحد مواطني جمهورية الصين الشعبية.

2- وقد أتم (45) من عمره أثناء ترشيحه للرئاسة، ووفق هذا المنصب فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة الصينية ورئيس مجلس الدفاع.

وبحسب الدستور يمارس رئيس جمهورية الصين الشعبية سلطات وصلاحيات متعددة منها :

1- إصدار القوانين التي يجيزها المجلس الوطني .

2- إصدار الأوامر مثل تعيين وعزل رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء مجلس الدولة والوزراء ورؤساء اللجان ورئيس جهاز المحاسبة والأمين العام لمجلس الدولة .

3- إعلان الأحكام العرفية .

4- يمنح أوسمة الدولة وألقاب الشرف .

5- يصدر مراسيم العفو الخاص .

6- يعلن حالة الطوارئ ويعلن حالة الحرب ويصدر أوامر التعبئة .

7- يستقبل رئيس جمهورية الصين الشعبية الممثلين الدبلوماسيين الأجانب ، ويعين ويقيل الممثلين المفوضين الصينيين في الخارج .

8- يصادق على المعاهدات والاتفاقيات الهامة المعقودة مع الدول الأجنبية أو يلغيها.

وفقاً للدستور ليس لنائب رئيس الدولة صلاحيات مستقلة، فمسؤوليته مساعدة رئيس الدولة في أعماله ويمكن أن يمارس بعض صلاحيات رئيس الدولة بتفويض منه، على سبيل المثال عندما يكون الرئيس في إجازة أو في الخارج ، فان نائب الرئيس يقوم بمهامه بالنيابة عنه (إجراء محادثات مع رؤساء الدولة الزائرة أو استقبال الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وتسلم أوراق اعتمادهم).

إن رئيس الدولة له تأثير على صياغة استراتيجية الأمن القومي الصيني، نظراً لمكانته التنفيذية وقدرته على توجيه مؤسسات الدولة على الرغم من إن رئيس الدولة مقيد بالحزب والمؤتمر الوطني للحزب، إلا انه لا يمكن إصدار استراتيجية للأمن القومي بعيداً عن توجيهات وآراء الحزب إلا أن توقيع الرئيس على الاستراتيجية هو إعطاء الشرعية لها لكي تنفذ على المستوى المؤسساتي، ففي حالة عدم وجود اسم الرئيس أو توقيعه على الاستراتيجية لا يمكن لمؤسسات الدولة اعتمادها، لاسيما إن مؤسسات الدولة هي جهات خاضعة لتوجيهات وتعليمات الرئيس الذي اختاره الحزب ليكون رئيس الدولة، ونظراً لذلك فان الرئيس يكون له دور في عملية صياغة الاستراتيجية والاهم في ذلك تنفيذها.

يتضح دور الرئيس في أنه للحزب الشيوعي الصيني دور في اتخاذ القرار، لاسيما ان رئيس الدولة هو الأمين العام لهذا الحزب إذ يساهم في صنع السياسة عبر القرارات التي يتم اتخاذها من قبل رئيس الدولة، لان هذه القرارات هي انعكاس لأفكار ومبادئ الحزب التي تهدف إلى تحقيق أهداف عليا للسياسة الصينية وبروزها كقوة فاعلة في المجتمع الدولي.

ثانياً: مجلس الدولة (مجلس الوزراء)

عرف الدستور مجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية على انه الحكومة الشعبية المركزية وهو الجهاز التنفيذي للهيئة العليا لسلطة الدولة والجهاز الإداري الأعلى للدولة، ويعهد إلى الحكومة مهمة تنفيذ القوانين وحماية الحقوق والدفاع عن الحريات السياسية والمدنية، ومجلس الدولة خاضع لقيادة المجلس الوطني فهو المنفذ للقوانين الصادرة عن السلطة التشريعية.

يتكون مجلس الدولة من **رئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء ، وأعضاء مجلس الدولة ، الوزراء المكلفين بالوزارات، الوزراء المكلفين باللجان، المفتش العام للحسابات، والأمين العام وهم من كبار الأعضاء في الحزب،** ويتحمل رئيس الوزراء المسؤولية العامة عن عمل مجلس الدولة. أما الطريقة التي يتولى فيها الحزب المراقبة هي أن يعتلي كبار أعضائه رئاسة مجلس الدولة ونيابته والوزارات الرئيسة، ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة في الشهر، أما اللجنة الدائمة لهذا المجلس

فتجتمع مرتين في الأسبوع ، ولا يجوز لرئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضائه البقاء في مناصبهم أكثر من مرحلتين متتاليتين، وهذا المجلس يقوم بترجمة قرارات الحزب إلى مراسيم للدولة ويشرف على أعمال الحكومة، ويقوم رئيس الجمهورية بتسمية رئيس مجلس الدولة وله حق تعيينه وعزله. أما أعضاء مجلس الدولة ونوابه ووزرائه ورؤساء لجانه فيختارهم رئيس مجلس الدولة ويقـرهم المجلس الوطني.

ويمارس مجلس الدولة استناداً إلى الصلاحيات الممنوحة له حسب الدستور مهمات متعددة أبرزها:

1- صياغة التدابير الإدارية وإصدار القرارات والأوامر والتحقق من تنفيذها .
2- تقديم مشاريع القوانين إلى المجلس الوطني أو لجنته الدائمة .
3- التنسيق والقيادة في عمل الوزارات.
4- يمارس قيادة موحدة على عمل أجهزة الدولة الإدارية المحلية على مختلف المستويات في جميع أنحاء البلاد .
5- ويضع وينفذ الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة.
6- تقديم مقترحات للمجلس الوطني أو إلى لجنته الدائمة .
7- توجيه وإدارة الأعمال الاقتصادية والتنمية الحضرية والريفية وتوجيه وإدارة الأعمال المتعلقة بالتعليم والعلم والثقافة والصحة العامة والتربية البدنية وتنظيم الأسرة والشؤون المدنية والأعمال الأمنية والقضائية والأمور الأخرى ذات الصلة.
8- يشرف مجلس الدولة على بناء المدن والأرياف.
9- قيادة وإدارة أعمال الدفاع الوطني وإدارة الشؤون الخارجية وإبرام المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأجنبية وإدارة الشؤون الخاصة بالقوميات ومتابعة قضايا الحكم الذاتي للمناطق الذاتية الحكم للأقليات القومية.
10- صيانة الحقوق المتساوية للقوميات التي تمثل الأقلية .

11- حماية الحقوق والمصالح للمغتربين الصينيين المقيمين في الخارج .

12- البت في إنفاذ الإحكام العرفية في أجزاء من المقاطعات أو المناطق المستقلة ذاتياً أو البلديات الخاضعة مباشرة للحكومة المركزية.

13- إلغاء قرارات الوزارات واللجان غير المناسبة .

14- إدارة التقسيمات الإدارية للوحدات الإدارية في الدولة .

15- تعيين موظفي الدولة وفق الملاكات المحددة قانونياً وتدريبهم ومكافئتهم وعقابهم وعزلهم.

ثالثاً: المؤسسة العسكرية

ان الدور المهم الذي تتمتع به المؤسسة العسكرية يتجسد في جانبين :

1- الجانب الاقتصادي : اذ لها نصيب مهم في الإنتاج الاقتصادي .

2- يتمثل في التحكم بالقرار السياسي لاسيما في أوقات الأزمات .

ويأتي جيش التحرير الشعبي في المرتبة الثالثة في هرم السلطة بعد الحزب والحكومة، ويخضع لهيئة حزبية خاصة هي اللجنة العسكرية التي لها مرتبة الحكومة نفسها.

وتتقاسم السلطة في جيش التحرير الشعبي قائد عسكري والأمين العام للحزب الذي يوجه الشؤون العقائدية والسياسية . وعلى صعيد أخر، تميزت المؤسسة العسكرية بتوجهات اقتصادية إذ امتد تأثيرها إلى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية وتتمثل هذه التوجهات في النزعة التجارية من خلال إدارة الجيش الصيني لعدد من المؤسسات التجارية ودوره في إنشاء منطقة اقتصادية خاصة به، ونتيجة نمو النزعة التجارية بدأت قطاعات عسكرية مهمة تتبنى إدارة مؤسسات اقتصادية وتجارية تابعة للجيش، إذ يدير الجيش عدد من الفنادق والشركات والمؤسسات التجارية والاستثمارات في الزراعة وصادرات الأسلحة، كما حول قطاع كبير من صناعته العسكرية إلى الصناعات المدنية وكانت الحكومة المركزية قد سمحت للجيش منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي بالعمل في المجال التجاري المدني ليتمكن من تغطية بعض نفقاته الضخمة ودعم ميزانيته (إي تحقيق الاكتفاء الذاتي) وتولت القوات المسلحة إدارة شركات رئيسة تنتج لإغراض

التصدير، فضلا عن إن الجيش يحظى بنفوذ قوي خارجي بسبب أنشطته الخارجية كمبيعات الأسلحة والتعاون مع جيوش الأخرى، فقد نجح في إقامة شبكة علاقات خارجية واسعة مع جيوش الدول الأخرى من خلال مبيعات وصفقات السلاح الصينية التي يتم التعاقد عليها.

إن الجيش الصيني يملك (20 ألف) مشروع من مختلف قطاعات الأعمال وقد استعملها الجيش صلاته بالحزب من اجل تكريس نشاطه، إذ إن اتجاه الجيش لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من اعتماده على جهاز الدولة في ذلك لا يعكس إي احتمال لتغيير ميزان القوى داخل جهاز صنع القرار الصيني إذ إن زيادة مساحة التواصل بين الجيش والشؤون الاقتصادية المدنية قد يزيد من قوته السياسية في نظام صنع القرار الداخلي في المستقبل، لاسيما في حالة زيادة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية.

ومن أبرز أجهزة جيش التحرير الشعبي:

1- هيئة الأركان العامة .
2- مديرية الشؤون السياسية العامة .
3- مديرية الخدمة العامة .

واتساقاً مع ما تقدم فأن ارتباط اللجنة العسكرية المركزية بالمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني يجعل منها حلقة الوصل بين الحزب والجيش، إذ يترأس اللجنة دائماً الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني.

وترتبط بهذه اللجنة ثلاث هيئات مهمة هي:

أ- هيئة الأركان العامة :

تشرف على جميع نشاطات الجيش إلى جانب عدد من الشركات التي تعمل في مجال التقنيات العسكرية، وهي مسؤولة عن تنظيم وقيادة القوات المسلحة الصينية وعملياتها العسكرية ، ولها أقسام رئيسة وهي :

1- قسم العمليات العسكرية .

2- قسم المعلومات .

3- قسم الاتصالات .

4- قسم التدريبات العسكرية .

5- قسم الشؤون العسكرية .

6- قسم التجهيزات .

7- قسم القوات المسلحة الشعبية .

ب- الدائرة السياسية العامة:

وهي المسؤولة عن جميع النشاطات السياسية داخل المؤسسة العسكرية إلى جانب تنسيق استخدام وسائل الأعلام والمنشورات العسكرية في أطار مؤسساتي تشرف عليهما هذه الدائرة.

ج- الدائرة اللوجستية (السوقية) العامة :

وهي المسؤولة عن تقديم الاحتياجات اللوجستية للجيش والمتمثلة بالمواد الغذائية والملابس ومواد البناء والوقود والآليات والمتطلبات الأخرى.

ويتحكم الحزب بالمؤسسة العسكرية من الجوانب التالية :

1- سيطرة الحزب على اللجنة العسكرية المركزية التي تتولى قيادة الجيش، إذ إن رئيس اللجنة العسكرية المركزية هو رئيس الدولة نفسه.

2- إن اللجان الحزبية المنتشرة في جميع أنحاء الصين هي التي تشرف على اللجان الحزبية في الجيش والتي تقع ضمن منطقة أعمالها .

3- تقوم هيئات الإشراف في الحزب بالإشراف على أركان الحرب في الجيش

يمكن القول، بأنه يبرز دور اللجنة العسكرية في السياسة الصينية عندما تواجه الدولة بعض التهديدات الخارجية لسيادتها وأمنها الإقليمي تكون بحاجة إلى جيش منظم من اجل الدفاع عنها

هذا من جانب، ومن جانب أخر تخضع المؤسسة العسكرية لسيطرة الحزب الشيوعي عليها؛ لان الحزب هو الذي يتخذ القرارات التي تتعلق بسياسة الصين وكيفية الدفاع عنها.

السلطة القضائية في الصين:

في الصين يوجد القضاء بالمعنى الواسع والقضاء بالمعنى الضيق. القضاء بمعناه الواسع يقصد به أعمال تنفيذ القانون التي تقوم بها الأجهزة القضائية للدولة والتنظيمات القضائية أثناء عمليات معالجة قضايا تنظر على أساس الشكاوى والقضايا بدون الشكاوى. بينما يقصد بالقضاء بالمعنى الضيق أعمال تنفيذ القانون التي تقوم بها الأجهزة القضائية للدولة أثناء معالجة القضايا التي تنظر بناء على شكاوى.

يقصد بالأجهزة القضائية هنا أجهزة الأمن والنيابة والمحاكم والسجون (تشمل أجهزة أمن للدولة) المسؤولة عن التحقيق والنيابة والمحاكمة وتنفيذ القانون. ويقصد بالتنظيمات القضائية هنا تنظيمات المحاماة والتوثيق والتحكيم التي لا تنتمي إلى الأجهزة القضائية، لكنها حلقات ضرورية في سلسلة النظام القضائي، فالنظام القضائي هو الاسم العام لطبيعة الأجهزة القضائية والتنظيمات القضائية الأخرى ومهماتها وتنظيمها ومبادئ تنظيمها ونشاطاتها ونظام عملها.

نظام المحاكمة: يشمل إقامة المحكمة والقضاة وتنظيم المحاكمة ونشاطاتها.

تنظيم المحكمة الشعبية وصلاحيتها: وفقا للدستور وقانون تنظيم المحكمة الشعبية، تكون المحكمة الشعبية جهاز محاكمة للدولة، وتنظيمها كما يلي: المحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات، المحكمة الخاصة والمحكمة العليا. تخضع أعمال المحاكمة في مختلف المحاكم الشعبية على كافة المستويات لمراقبة المحكمة العليا. وتقام المحاكم الشعبية المحلية وفقا للتوزيع الإداري للمناطق، وتقام المحاكم الخاصة وفقا للحاجة وتنقسم المحاكم المحلية على مختلف المستويات إلى: المحكمة الابتدائية، المحكمة المتوسطة، المحكمة العليا. ووفقا لـ"قانون تنظيم المحاكم الشعبية"، تشمل المحاكم الشعبية المحاكم على مستوى المحافظات، المحاكم على مستوى المناطق الذاتية الحكم، المحاكم في المدن التي ليس بها أحياء إدارية، وفي الأحياء التي تديرها المدينة مباشرة، من صلاحياتها الرئيسية:

1- النظر في قضايا الحكم الابتدائي من القضايا الجنائية والمدنية والإدارية باستثناء ما له قرارات قانونية أخرى. بالنسبة للقضايا التي تقبل، إذا كانت مهمة يجب أن تنظرها المحكمة من المستوى الأعلى، يمكن تقديم طلب لتحويلها إلى المحكمة من المستوى الأعلى.

2- معالجة النزاعات المدنية والقضايا الجنائية البسيطة التي لا تحتاج إلى تكوين هيئة محكمة.

3- توجيه أعمال الوساطة الشعبية.

من أجل تسهيل رفع القضايا، تقيم المحاكم الشعبية الابتدائية عدة محاكم شعبية كممثلة لها، تخولها معالجة النزاعات المدنية العادية والقضايا الصغيرة، وتوجيه أعمال لجان الوساطة الشعبية، والقيام بالتوعية بالنظام القانوني، ومعالجة الشكاوى، واستقبال الزيارات. أحكامها لها قوة أحكام وقرارات المحاكم الابتدائية.

المحاكم المتوسطة: هي المحاكم المقامة في الأقاليم الإدارية داخل المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم، وفي المدن التي تديرها الحكومة المركزية مباشرة، وإذا رأت المحاكم من الدرجة المتوسطة أن القضايا الجنائية والمدنية والإدارية التي تنظرها من الأهمية بحيث تتطلب أن تفصل فيها المحاكم من المستوى الأعلى، يمكن أن تنقلها إلى المحاكم بالمستوى الأعلى ، وفقا لقانون تنظيم المحاكم الشعبية، تقام المحاكم العليا في المقاطعات والمناطق الذاتية الحكم والمدن التي تديرها الحكومة المركزية مباشرة،

القضاة: ينقسم القضاة إلى 12 درجة ورئيس المحكمة الشعبية العليا هو القاضي الكبير الرئيسي، والقضاة من الدرجة الثانية إلى الدرجة الثانية عشرة هم القاضي الكبير، القاضي العالي الدرجة، وتحدد درجات القضاة وفقا لمناصبهم وقدراتهم المهنية وأخلاقهم وإنجازاتهم في أعمال المحاكمة ومدة عملهم. ويرقون تدريجيا وفقا لنتيجة الفحص السنوي والمحاكم التي يعمل القضاة فيها هي التي تقوم بالتنظيم والفحص السنوي لهم والذي يجري بأسلوب الجمع بين المسؤولين والجماهير، والجمع بين الفحص في الأيام العادية والفحص السنوي.

نظام الهيئة القضائية: يقصد بنظام الهيئة القضائية نظام تشكيل الهيئة القضائية من 3 قضاة فما فوق أو من 3 قضاة ومحلفين شعبيين فما فوق، يجب أن يكون عدد أفرادها فرديا، يكون 3 عادة،

يطبق مبدأ "الأقلية تتبع الأكثرية" ويتم الحفاظ على آراء الأقلية بالتسجيل. يتمتع القضاة والمحلفون بنفس الحقوق، ويجب تكوين الهيئة القضائية لمعالجة القضايا، باستثناء القضايا المدنية البسيطة للحكم الابتدائي والقضايا المذكورة في القرارات القانونية الأخرى.

الحزب السياسي

الحزب الشيوعي الصيني

بعد نجاح الثورة البلشفية في القضاء على حكم قياصرة روسيا وتأسيس اتحاد الجمهوريات السوفيتية في شهر أكتوبر سنة 1917، فكان الاختيار الشيوعي، إذاً هو المناسب لإرشاد الصينيين في طريقهم لتخليصها من أمراء الحرب والنفوذ الأجنبي والنهوض بها، ولكن الصينيين الذين اختاروا الشيوعية واجهوا معضلة نظرية، فالفكر الشيوعي يستند إلى صراع الطبقات، وتحديدا الصراع بين طبقة العمال وطبقة الرأسماليين، وهما الطبقتان الرئيسيتان في المجتمعات الغربية بعد الثورة الصناعية، وهاتان لا وجود لهما في الصين، التي كان يمثل الفلاحون أكثر من تسعين في المائة من سكانها، آنذاك في هذه اللحظة التاريخية تحديدا وضع الحزب الشيوعي الصيني بذرة تطوره، باتخاذ الريف والفلاحين القاعدة الرئيسية له، وليس المصنع والعمال هكذا ولدت مرونة الفكر مع ولادة الحزب الشيوعي الصيني، وحل الصينيون تلك المعضلة النظرية، مثلما استطاعوا، لاحقا، حل الكثير غيرها.

بعد حركة "رابع مايو" بدأ الفكر الماركسي ينتشر في أرجاء الصين، وشكل الشيوعيون جمعيات وتجمعات مختلفة، وفي يوليو سنة 1921 اجتمع في شانغهاي ثلاثة عشر رجلا يمثلون أكثر من خمسين عضوا، منهم ماو تسي تونغ، وقرروا إعلان الحزب الشيوعي الصيني (تشونغقوه قونغتشان دانغ)، فكان ذلك الاجتماع هو المؤتمر الأول للحزب في سنة 1924، تحالف الحزب الشيوعي مع حزب الكومينتانغ لتشكيل "الجبهة المتحدة" الأولى للقضاء على أمراء الحرب الذين كانوا يسيطرون على أجزاء متفرقة من الصين، وشكل الحزبان الجيش الثوري الوطني، وفي سنة 1927، نقض

زعيم الكومينتانغ تشيانغ كاي شيك اتفاق "الجبهة المتحدة" فدخل الحزبان في حرب أهلية استمرت حتى تشكيل "الجبهة المتحدة" الثانية في سنة 1936، استعدادا لمقاومة العدوان الياباني الذي بدأت بوادره منذ سنة 1931، وإن كان العدوان الشامل بدأ في السابع من يوليو سنة 1937، استمر تحالف الحزبين حتى أوائل سنة 1941، عندما وقعت "حادثة الجيش الرابع الجديد"، عندما غدرت قوات الكومينتانغ بقوات الشيوعيين أثناء انسحاب الأخيرة من مواقعها في مقاطعتي آنهوي وجيانغسو.

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية في سنة 1945 وهزيمة اليابان، دخل الحزبان الشيوعي والكومينتانغ في مرحلة صراع جديدة حسمها الحزب الشيوعي لصالحه من قواعده الريفية الحصينة، وانسحبت قوات الكومينتانغ إلى جزيرة تايوان ليعلن ماو تسي تونغ، زعيم الحزب الشيوعي الصيني، في أكتوبر سنة 1949 قيام جمهورية الصين الشعبية .

المبادئ الأساسية الأربعة لبناء الحزب :

1- التمسك بخط الحزب الشيوعي

2- التمسك بتحرير الأفكار وطلب الحقيقة من الواقع

3- التمسك بخدمة الشعب بكل أمانة وإخلاص

4- التمسك بنظام المركزية الديمقراطية.